فعله تعالى كخلقه العالم لانه لا يتوقف عليها وقوله خلف اي
في جواب ذلك اختلاف فهو مبتدا اخبره محذوف وهذا الاختلاف
مبني على الاختلاف في دليل الصفات الثلاثة السابقة التي
هي الكلام والسمع والبصر فمن اثبتها بالدليل العقلي وهو انها
صفة كمال فلو لم يتصف بها لاتصف باضدادها وهي نقايص
والنقص عليه تعالى محال اثبت هذه الصفة التي هي صفة
الادراك ومن اثبتها بالدليل السمعي المتقدم نفي الصفة
المذكورة لانه لم يرد بها سمع وعند قوم صح فيه الوقف
اي وصح الوقف عن القول باثبات الادراك ونفيه عند
قوم من المتكلمين كالمقترح وابن التلمساني وبعض المتاخرين
لتعارض الادلة فهولاء القوم لا يجزمون بثبوت الادراك
كاهل القول الاول ولا يجزمون بنفيه كاهل القول الثاني وهذا
القول اسلم واصح من القولين الاولين وكما اختلف في الادراك
اختلف في الكون مدركا والاصح الوقف عن ذلك
حي لا يصح ان يكون معطوفا على الوجود بحذف حرف العطف
لانه يخل المعني وواجب لحي وهذا فاسد لان الله هو
الحي فتعين ان يكون خبر المبتدا المحذوف مقرون بالفاء والتقدير
وحيث وجبت له الحياة فهو حي والذي ذكره المص في الشرح انه
اراد بيان الاسما الماخوذة مما سبق لبيان وجوب قيام الصفة
بالموصوف ردا على بعض فرق الضلال حيث قالوا بعدم قيام
بعضها بالموصوف كالكلام والارادة ولم يرد بيان الصفات
المعنوية ولذا لم يقل كونه حيا لانه عد الصفات المعنوية
انما يتمشى على قول مثبت الاحوال جمع حال وهي صفة
لا موجودة ولا معدومة بل واسطة بين الموجود والمعدوم
وعليه جرى السنوسي في الصغرى حيث قال وكونه قادرا الخ

والمختار

والمختار عند المحققين انه لا حال وان الحال محال فعلى القول
بثبوت الاحوال تكون الامور اربعة اقسام موجودات
وهي التي ليس لها ثبوت اصلا واحوال وهي التي لها ثبوت لكن
لم تصل الى درجة الموجود حتي ترى ولم تنحط الى درجة المعدوم
حتي تكون عدما محضا وامور اعتبارية وهي قسمان امور
اعتبارية انتزاعية كقيام زيد فهو امر اعتباري انتزاعي
لانه انتزع من الهيئة الثابتة في الخارج وامور اعتبارية
اختراعية كبحر من زيبق فهو امر اعتباري لانه اخترعه
الشخص والقسم الاول لا يتوقف على اعتبار المعتبر وفرض
الفارض والقسم الثاني يتوقف على ذلك وعلى القول بنفي
الاحوال تكون الامور ثلاثة موجودات ومعدومات وامور
اعتبارية بقسميها وهذه الطريقة هي الراجحة ومعني انكار
المعنوية انكار زيادتها على المعاني بحيث تكون واسطة بين
الموجود والمعدوم لا انكار كونه قادرا مثلا من اصله لانه مجمع
عليه فليس فيه خلاف انما الخلاف في زيادته على المعاني
فالحاصل انهم اتفقوا على الكون قادرا مثلا لكن على القول
بثبوت الاحوال تكون واسطة بين الموجود والمعدوم لازمة
للقدرة وعلى القول بنفي الاحوال تكون عبارة عن قيام القدرة
بالذات فيكون امرا اعتباريا وهذا كله عند اهل السنة واما
عند المعتزلة فهي كناية عن القادرية اي كونه قادرا بذاته
وكذا يقال في الباقي فهم وان انكروا المعاني لم ينكروا القادرية
والعالمية وغيرهما فيقولون قادر بذاته وعالم بذاته الى غير
ذلك ولذلك يقولون من انكر المعاني لا يكفر الا اذا اثبت ضدها
ومن انكر المعنوية بمعني القادرية ونحوها كفر لانه يلزم من
انكار القادرية اثبات الضد واما انكار المعنوية بمعني الاحوال